

"آثار العنصرية البيئية في لوس أنجلوس"

من كتاب جغرافية الحضر (1996)

لورا بوليدو ، ستيف سيداوي ، و روبرت أو. فوس

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

مقدمة المحررين

على الرغم من التقاليد العريق للجغرافيا كتخصص في التركيز على تفاعل البشر مع البيئة ، إلا أن

الاهتمام بالبيئات الحضرية لم يُولَ اهتماماً يُذكر حتى وقت قريب . والسؤال عن سبب ذلك يستحق الاهتمام ، كما أقرّ عدد متزايد من الجغرافيين ، بمن فيهم أولئك المنخرطون في أبحاث تتعلق بقضايا العدالة البيئية . ورغم أن هذا لا يقدم سوى تفسير جزئي لإشراف هذا التخصص على أبحاث البيئة الحضرية ، تجدر الإشارة إلى أن مفهوم العدالة البيئية نفسه لم يُبلور إلا مؤخراً نسبياً . وقد نشأ التركيز على العدالة البيئية من التركيز الأولي على العنصرية البيئية ، التي لها أيضاً تاريخ قصير نسبياً كمفهوم بحثي عامل . صاغ بنيامين تشافيس ، رئيس لجنة العدالة العرقية التابعة لكنيسة المسيح المتحدة آنذاك ، هذا المصطلح عام ١٩٨٢ لوصف الاستهداف التمييزي للمجتمعات الملونة في تحديد مواقع النفايات الخطرة .

وساعد الضغط الشعبي المكثف في الولايات المتحدة الأمريكية من نشطاء البيئة والحقوق المدنية خلال ثمانينيات القرن الماضي على زيادة الوعي بالتعرض غير المتكافئ لمختلف المجتمعات للتدهور البيئي ؛ وقدمت دراسات ، مثل تلك التي أجرتها لجنة العدالة العرقية التابعة لكنيسة المسيح المتحدة (١٩٨٧) ، أدلة تجريبية ضرورية للغاية لدعم مزاعم العنصرية البيئية . في عام ١٩٩٢ ، أصدرت وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA) تقريراً كشف عن وجود علاقة قوية مماثلة بين موقع مرافق النفايات الخطرة التجارية ونسبة السكان المنتمين إلى الأقليات في تلك المجتمعات نفسها . ويتحول النقاش بشكل متزايد من مسألة وجود العنصرية البيئية إلى كيفية تعرض فئات سكانية مختلفة للخطر .

لا يقتصر المقال التالي للورا بوليدو (جغرافية بجامعة جنوب كاليفورنيا) ، بالتعاون مع طالبي الدراسات العليا في جامعة جنوب كاليفورنيا ، ستيف سيداوي (جغرافيا) وروبرت أو. فوس (علوم سياسية) ، على وضع هذا السؤال في سياق الأنماط المعقدة للمجتمعات العرقية والإثنية في لوس أنجلوس ، بل يدعو أيضاً إلى نهج منهجي مُغيّر . وكما يُشير عنوان المقال إلى علم الآثار ، تُركز بوليدو وزملاؤها على التطور التاريخي لأنماط التمييز في لوس أنجلوس ، مُستكشفين العنصرية بوضوح كقوة ديناميكية في تشكيل المواقع . ولاستكشاف هذا الموضوع بفعالية ، يُجادلون بالحاجة إلى نهج منهجي جديد يتجاوز السؤال التقليدي الذي يطرحه باحثو العدالة البيئية في تحديد الآلية السببية لعدم المساواة ، ألا وهي "أيهما جاء أولاً ، الناس أم الخطر".

وحتّى الباحثين على تجاوز جدل العرق مقابل الطبقة الذي تناول هذه المفاهيم كفئات ثابتة ومتعارضة ، مُصوّرين العرق والطبقة كعلاقات اجتماعية متشابكة . علاوة على ذلك ، فقد زعموا أنه لا يمكن فهم هذه العمليات التاريخية دون استخدام أساليب نوعية لنفكيك المفهوم الموحد للعنصرية إلى أشكاله المتعددة ، والاعتراف بها كظاهرة أيديولوجية ومادية ، القوة . وبالتالي ، يقدمون بديلاً للمنهجية الكمية (القائمة على الارتباط بين السموم والعرق و/أو الطبقة) التي هيمنت على البحث المتعلق بالعنصرية البيئية ، حيث يوصون بدمج مفاهيم من العمل المعاصر في مجال الجغرافيا البشرية النقدية وتقاليد البحث البشري/البيئي .

عند إطلاق دراستهم ، أجرى بوليدو وسيداوي وفوس تحليلاً مكانياً لسموم الهواء في مقاطعة لوس أنجلوس الحضرية ، ثم اختاروا اثنين من أكثر المجتمعات تلوثاً للفحص التاريخي - شرق لوس أنجلوس / فيرنون ومدينة تورانس . تبدأ الورقة المحررة المقدمة في هذا المجلد بالتحليل التاريخي للمجتمعين . يقدم "علم آثار العنصرية البيئية في لوس أنجلوس" في مجمله مقارنة مفيدة للرؤى المكتسبة من المنهجيات الكمية والنوعية . يواصل مؤلفو هذه الورقة الثلاثة العمل على الجوانب العملية والنظرية لجغرافية الحضر . بعد حصولهما على درجة الدكتوراه ، بدأ ستيف سيداوي مسيرته المهنية في تنظيم العمال ، وانضم روبرت فوس إلى فريق البحث في مركز المدن المستدامة بجامعة جنوب كاليفورنيا .

تُساهم الأستاذة بوليدو في البحث حول قضايا العنصرية البيئية ، مُدمجة دراسات العرق والدراسات الإثنية والنشاط السياسي في عملها . ينتقد كتابها "البيئة والعدالة الاقتصادية : صراعات تشيكانو في الجنوب الغربي" (1996) التيار السائد في مجال البيئة ، إذ يُوثّق النقاشات الدائرة حول تعريف القضايا البيئية . يدعم نقدها تحدياً متزايداً للمفاهيم التقليدية للطبيعة والبيئة ، بالإضافة إلى مخاوف الفئات المهمشة . وكما قال أحد الأمريكيين من أصل أفريقي من لوس أنجلوس : **"البيئة ليست مجرد غابات وأراضي رطبة ؛ البيئة هي المكان الذي تعيش فيه ، لذا ينبغي عد أزمة الإسكان قضية بيئية أيضاً"** (بوليدو 1996: 14).

يتشارك علماء البيئة السياسية الحضرية هذا الاهتمام بإعادة صياغة الطبيعة والبيئة ، كما يتجلى في مقال كايكا وسوينغودو في هذا المجلد . يربط منظور الجغرافيا البشرية النقدي للبيئة السياسية الحضرية التحليل المحدد للمشاكل البيئية الحضرية بنظرية اجتماعية بيئية أوسع . يهدف هذا المجال الناشئ إلى كشف العمليات التي تؤدي إلى بيئات حضرية شديدة التفاوت . لمزيد من القراءة في هذه المجموعة الغنية من الأدبيات ، ينظر العدد الخاص من مجلة Antipode (2003) الذي حرره سوينغودو وهابنن والذي يحدد معالم البيئة السياسية الحضرية . يشير مايكل دير وستيفن فلوستي ، اللذان يدرسان المشهد ما بعد الحداثي للوس أنجلوس ، إلى الوجود المتنامي لمدرسة لوس أنجلوس للتخطيط الحضري .

ومن المؤكد أن أولئك الذين يتابعون تطور البيئة السياسية الحضرية لا يسعهم إلا أن يلاحظوا تأثير العديد من الجغرافيين في منطقة لوس أنجلوس (كيل 2003) . تُقدم البروفيسورة بوليدو وزملاؤها في جامعة جنوب كاليفورنيا ، ولا سيما ستيفاني بينستل وجينيفر وولش ، مساهمات مهمة في علم البيئة السياسية الحضرية . وانطلاقاً من اهتمامهم بـ"تاريخ النمو وما يرتبط به من تغيير في طبيعة جنوب كاليفورنيا" ، وضعوا أجندة للعمل البيئي الحضري في كتاب "الطبيعة الحضرية وطبيعة التمدن" (وولش وآخرون، 2002) . ولتعزيز هذه الأجندة البيئية ، تحت بوليدو على دراسة الأشكال المختلفة للعنصرية وكيفية مساهمتها في العنصرية البيئية (بوليدو، 2000) . وتجادل ، على سبيل المثال ، بأن النية الخبيثة المرتبطة بإقامة المرافق في مجتمعات الملونين ليست الشكل الوحيد للعنصرية البيئية .

ويمكن رؤية عواقب شكل أقل وعياً وهيمنة من العنصرية - قبول امتياز البيض - في العمليات التاريخية للتوسع العمراني واللامركزية . وفي موضع آخر ، جادلت بأن دراسة العنصرية البيئية لم تصل إلى مجال الجغرافيا إلا متأخراً . تُوضّح كيف أن هذه الفرصة للقيادة في مجال كان تقليدياً حكراً على الجغرافيا (التفاعل البشري مع البيئة) ذهبت بدلاً من ذلك إلى تخصصات مُشابهة مثل علم الاجتماع (ينظر بوليدو 2002) . وبينما يُعيدنا هذا إلى السؤال حول سبب تأخر الجغرافيين في اهتمامهم بالبيئات الحضرية ، يحث بوليدو على بذل جهدٍ لمعالجة هذا القصور .

مقدمة

تطرح أدبيات العنصرية البيئية مشكلة منهجية رئيسية ، وهي: **أيهما أسبق ، الناس أم الخطر؟** ويُعد هذا السؤال ضرورياً لمعرفة ما إذا كانت العنصرية القابلة للقياس تجريبياً قد خلقت أنماطاً من التعرض غير المتناسب ، أم أن... هذه الأنماط هي ببساطة نتيجة لهياكل وقوى اجتماعية واقتصادية أكبر . يعرض كتر (1995) المشكلة بالطريقة الآتية : هل وُضعت استخدامات الأراضي غير المرغوب فيها محلياً أو مصادر التهديدات البيئية في المجتمعات المحلية لأنها فقيرة ، أو تضم أشخاصاً من ذوي البشرة الملونة ، أو ضعيفة سياسياً ؟ أم أن استخدامات الأراضي غير المرغوب فيها وُضعت في الأصل في مجتمعات محلية دون أي ارتباط يُذكر بالعرق أو الوضع الاقتصادي ، ومع مرور الوقت ، تغير التركيب العرقي للمنطقة نتيجة لهروب البيض ، وانخفاض أسعار المساكن ، ومجموعة من المشاكل الاجتماعية الأخرى ؟ بعبارة أخرى ، **هل جاء السكان إلى هذه المناطق المزعجة أم فُرض عليهم هذا الإزعاج (طوعاً أو كرهاً)؟**

هذه الأسئلة مهمة ليس فقط لأنها تؤكد على الحاجة إلى التحليل التاريخي، ولكن أيضاً لأنها تُشير إلى مشاكل أخرى في المناهج الحالية لبحوث العنصرية البيئية . بالإضافة إلى غياب التأريخ الدقيق بشكل عام ، هناك ميلٌ إلى التعامل مع فنتي التحليل الرئيسيتين في أدبيات العنصرية البيئية ، "العرق" والطبقة ، كفئتين ثابتتين ، بدلاً من عددهما علاقات اجتماعية ؛ ورغم أن هذا يسمح للباحثين بتفعيل أسئلة تتعلق بـ "أيهما جاء أولاً" ومقارنة أهمية العرق والطبقة في خلق أنماط غير عادلة ، إلا أنه لا يفعل ذلك إلا بتجاهل الاحتمالية التاريخية والمكانية للفئات العرقية والتعقيد الديناميكي للأنماط الاجتماعية المكانية الحضرية .

على النقيض من ذلك ، أصرت الأعمال الحديثة في الجغرافيا البشرية النقدية على تصور الفضاء الحضري والعلاقات الاقتصادية والفئات العرقية كعمليات اجتماعية نشطة . وفي حالة العنصرية البيئية ، يعني هذا التركيز أولاً على التطور المتزامن للعنصرية (مقابل العرق) ، وتكوين الطبقة ، وتطور المظاهر الطبيعية الصناعية ، بدلاً من افتراض السببية الخطية (كما في (مسألة أيهما جاء أولاً) . بعبارة أخرى ، نسعى إلى كشف كيف تُصبح الشعوب والأماكن مُعرَّقة (عملية تطعيم معنى عرقي على ظواهر مختلفة في سياق علاقات اجتماعية غير متكافئة) ، وكيف تُدمج في الهياكل الاقتصادية المحلية ، ومكانية تلك الديناميكيات . في هذا الإطار ، لا تُعد الأماكن مجرد مواقع ، بل هي علاقات بحد ذاتها تُشكل جزءاً من المشهد الطبيعي . وبالتالي ، بدلاً من البحث عن إجابة قاطعة حول ما إذا كانت العنصرية البيئية موجودة بالفعل ، فإن أجندة بحثية لا تقل أهمية هي دراسة مثل هذه العمليات .

تقدم هذه الورقة بديلاً منهجياً للأدبيات الحالية من خلال التركيز على العلاقات والعمليات الاجتماعية في تاريخ العنصرية البيئية في لوس أنجلوس . من خلال التحليل التاريخي ، نكشف عن العمليات التي تؤثر بها مجتمعان بشكل غير متناسب . نطعن في المفاهيم المعيارية للعرق والطبقة من خلال مقارنة كليهما كعلاقات اجتماعية محددة تاريخياً وجغرافياً ومُشكَّلة مكانياً . وهكذا ، بدلاً من تعريف الطبقة بصرامة من حيث فئات الدخل ، فإننا نأخذ في الحسبان أيضاً أهمية تقسيم العمل وعلاقة الفرد بوسائل الإنتاج . ويُقارب العرق بطريقة مماثلة . فبدلاً من قبول الجماعات العرقية مُسبقاً ، نستكشف عملية العنصرية . من خلال الاهتمام بالطابع المكاني للجماعات العرقية ، بما في ذلك كيفية بنائها وتصنيفها ، نُلقي الضوء على كيفية عمل العرق في خلق المكان ، وفي نهاية المطاف في تشكيل عدم المساواة . على الرغم من أننا نقدم دراستي حالة فقط ، فإننا نأمل ألا تُشير هذه التحليلات التجريبية إلى تنوع الطرق التي تعمل بها العنصرية فحسب ، بل أن تُحفز أيضاً المزيد من البدائل في أبحاث العنصرية البيئية .

اللاتاريخية وتفعيل العرق والطبقة

تشير المراجعات الحديثة لأدبيات العنصرية البيئية إلى العديد من أوجه عدم اليقين المنهجية التي تُميز هذا العمل حالياً . نظراً لحدثة مجال البحث نسبياً ، فمن المحتم مناقشة القضايا المفاهيمية والتقنية ، مثل نطاق التحليل ، والفئات السكانية الفرعية ، أو معايير الإنصاف ، للوصول إلى إجماع . ومع ذلك ، فحتى مع تزايد تعقيد المناهج الكمية لبحوث العنصرية البيئية ، تبرز قضيتان يصعب حلها دون الانتقال إلى أشكال بحثية أكثر نوعية : فهم العنصرية البيئية في سياقها التاريخي ، وفهم العرق والطبقة كعلاقات اجتماعية . سنناقش كل منهما على حدة.

قيمة البحث التاريخي

هناك حاجة واضحة للتحقيق التاريخي لتكملة دراسات الأنماط الاجتماعية والاقتصادية وأنماط التلوث المعاصرة . وقد قيل إن القضايا الشائكة المتعلقة بالقصد والدافع لا يمكن استنباطها إلا من خلال التاريخ . على سبيل المثال ، هل وُضعت منشأة عمداً في مجتمع غير أبيض ، أم أن المجتمع أصبح لاحقاً غير أبيض من خلال الهجرة السكنية ؟ في حين أن هناك عدداً متزايداً من الدراسات التاريخية ، إلا أن سيداوي (1995) هو الوحيد الذي طرح إشكالية العرق . يفعل ذلك من خلال الكشف عن الطبيعة العرقية (والعنصرية) للتنظيم المكاني والاقتصادي للمجتمع المخطط . بالتركيز على خطاب التخطيط المحلي ، يتتبع كيف تم تصنيف مجموعات معينة على أنها غير بيضاء ، ثم تم استبعادها واستغلالها . يشير تحليل بين (1994) لمكبات النفايات في هيوستن إلى بعض التحديات التي يفرضها البحث التاريخي .

تقارن معظم أبحاث المساواة البيئية بين التلوث والبيانات الديموغرافية (عادةً بيانات التعداد السكاني) ، ومع ذلك لم تحافظ مناطق التعداد السكاني ولا الفئات "العرقية" / الإثنية على ثباتها بمرور الوقت . بناءً على ذلك ، يجب أن يعتمد التحليل التاريخي المتعمق على مجموعة من المصادر . على الرغم من هذه المشكلات المتعلقة بالبيانات ، فقد ساهم العديد من الباحثين برؤى مهمة أو تدخلات منهجية من خلال التركيز على تاريخ الأماكن . على سبيل المثال ، تُعد دراسة هيرلي (1995) لتلوث الهواء في غاري ، إنديانا ، مهمة لأنه وضع دراسته في سياق القوى الأكبر للتنمية الحضرية والتصنيع . وتشير دراسة كريج (1995) لمدينة بوسطن إلى أن العنصرية قد تُفسر أحياناً عدم المساواة البيئية ، بينما في أحيان أخرى ، تُفسر الطبقة الاجتماعية ذلك ، اعتماداً على كيفية تطور المكان .

كلتا الدراستين مهمتان في تحويل النقاش من مسألة وجود العنصرية البيئية إلى مسألة أخرى . للكشف عن كيفية تعرّض فئات سكانية مختلفة للمخاطر البيئية . نعتقد أن التركيز على العملية ، بدلاً من النتائج الثنائية ، يُمكننا من إعادة صياغة مفهوم العرق والطبقة كعلاقات اجتماعية . وتتيح لنا إعادة صياغة المفهوم هذه ، بدورها ، تجاوز الجدل المُقيد حول العرق مقابل الطبقة ، والذي يستند إلى فئات ثابتة .

المفاهيم السائدة للعرق والطبقة

تتشابه الأبحاث المتعلقة بالعنصرية البيئية مع أشكال أخرى من أبحاث النتائج أو الأنماط ، مثل دراسات التمييز السكني ، من حيث سعيها إلى توثيق التوزيعات المكانية - ولا سيما عدم المساواة في الوصول / التعرض للصفات الإيجابية والسلبية . وكما ذكر سابقاً ، في حين أن عدداً محدوداً فقط من الدراسات بحث في كيفية تطور هذه الأنماط ، فإن عدداً أقل منها سعت إلى تحليل تلك الهياكل والقوى والفئات نفسها . هناك مشكلتان محددتان مرتبطتان بالمفاهيم السائدة للعرق . أولاً ، تُعامل الفئات العرقية على أنها ثابتة ، وثانياً ،

تُفهم العنصرية على أنها وحدة . ولأن معظم الأبحاث الوضعية حول العنصرية البيئية تعتمد على التعداد السكاني وفئاته ، فمن المتفق عليه أن "العرق" يشير ببساطة إلى تلك المجموعات المصنفة كأقليات . وبينما توجد حقيقة واضحة في هذا ، فإن هذه الممارسة تُنكر أيضاً الطبيعة المرنة للفئات العرقية (مينتاشاكا 1993؛ رودريغيز 1994؛ ساكس 1994) .

إن عملية العنصرية هذه ذات طابع مكاني بطبيعتها ، حيث تُمثل العنصرية قوة ديناميكية في تشكيل المكان ، والأماكن (على الأقل في الولايات المتحدة) ذات طابع عنصري بطبيعتها . وهذه الافتراضات تحديداً هي ما يجب الاعتراف به كعمليات سياسية ، وكشفها ، ونطاق عملها . إن السماح بالتمييزات العنصرية لا يتجاوز مجرد إعادة إنتاج العنصرية كثنائية (أي أنها إما موجودة أو غير موجودة) ، بل يسمح لنا أيضاً بفهم كيفية تفاعل العنصرية مع علاقات أخرى لخلق أماكن فريدة . بهذه الطريقة ، لا توجد سوى العنصرية التي يجب دراستها . ومع ذلك ، لا يمكن فهم العنصرية (بما في ذلك الفئات العرقية) بشكل كامل إلا من خلال دراسة كيفية عملها جنباً إلى جنب مع قوى وعمليات أخرى لخلق مشاهد من عدم المساواة....

بالتركيز على العملية والعلاقات ، يصبح الحديث عن العرق أو الطبقة بلا معنى تقريباً ، حيث يتعين علينا الآن مواجهة الطبيعة العرقية للاقتصاد . بعبارة أخرى ، كيف يتم دمج المجموعات العرقية المختلفة في الاقتصاد المحلي ؟ حتى الآن ، تُشغّل معظم الأبحاث الطبقة كدخل ، مما يعمل على اختزال علاقة معقدة إلى فئة ثابتة . على سبيل المثال ، على الرغم من أن أندرتون وآخرون . (1994) استخدم مجموعة متنوعة من المتغيرات الاقتصادية ، بما في ذلك أنواع العمل ، ولم تُحلل هذه المتغيرات بشكل فردي ، بل جُمعت في وضع اجتماعي واقتصادي عام... ومع ذلك ، فإن الدخل ، إلى جانب مؤشرات فيبرية أخرى مثل التحصيل التعليمي أو قيمة السكن ، لا ينقل الصورة كاملة .

تنشأ مشكلة ثانية من خلال استخدام مفهوم موحد للعنصرية ، أي افتراض وجود عنصرية واحدة بدلاً من أشكال متعددة ومتميزة . نظراً لأن أبحاث العنصرية البيئية الوضعية غالباً ما تقارن العرق والطبقة كفتتين متميزتين ولا تولي اهتماماً كبيراً للعملية ، فإن العنصرية لا تُسَلَّم بها إلا عندما يظهر العرق كمتغير ذي دلالة إحصائية... هناك أشكال عديدة للعنصرية ، وتختلف من حيث محتواها وطبيعتها وشدتها وأيديولوجيتها ، إن تصور الطبقة كعلاقة اجتماعية يتطلب نوعاً مختلفاً من التحليل . جوهر العلاقة هو أنها لا تُفهم إلا في سياق مجموعات أو هياكل أخرى . على الرغم من أن مصطلح الطبقة يُستخدم كثيراً للإشارة إلى ظواهر متنوعة ، إلا أننا سنستخدمه في هذا السياق للإشارة إلى العمال الذين يعارضون رأس المال .

لكن الطبقة ليست العلاقة الاقتصادية العدائية الوحيدة . فقد أشار ساير ووكر (1992) إلى أن تقسيم العمل فئة تحليلية مميزة ، وإن كانت غالباً ما تُتجاهل ، تُقدم مجموعة مختلفة من الرؤى . على الرغم من إمكانية تصنيف مجموعة كبيرة كعمال ، إلا أن هناك تبايناً هائلاً داخل تلك المجموعة وفقاً لموقعها في تقسيم العمل . فالمواقع المختلفة تحمل معها درجات متفاوتة من السلطة والمال والمكانة الاجتماعية والأمن . عادةً ما يُبنى تقسيم العمل على أسس "طبيعية" ، مثل العرق والجنس (كوباياشي وبيك 1994). وباستخدام هذا النهج ، هناك مشروع بديل يتمثل في التحقيق في الطبيعة العنصرية للاقتصاد ، ومكانيته ، وكيف يتغير بمرور الوقت ، والآثار المترتبة على التعرض للمخاطر البيئية .

تطور العنصرية البيئية في مجتمعين في لوس أنجلوس

اخترنا منطقتين من أكثر المناطق تلوثاً لمزيد من التحليل والتحقيق . وقد تم اختيار هاتين المنطقتين في المقام الأول بسبب إجمالي انبعاثات ثلاثي الكافور . وقد شكلت المنطقة التي حددناها ، وهي شرق لوس

أنجلوس / فيرنون، 12% من إجمالي انبعاثات المقاطعة في عام 1992 (2,242,976 رطلاً) وتتكون بشكل أساسي من شركات صغيرة . في المقابل ، يضم الجزء الشمالي من مدينة تورانس شركات كبيرة ، بما في ذلك ثالث ورابع أكبر مصدر للانبعاثات في المقاطعة ، وهما مصفاة موبيل للنفط وشركة رينولدز للمعادن ، وهي مسؤولة عن 10% من إجمالي انبعاثات المقاطعة (1,856,777 رطلاً) . بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الانبعاثات ، تُمثل كل منطقة مسارًا تاريخيًا مختلفًا : إحداهما مجتمع صناعي مُخطط ، والأخرى مزيج من كيانات سياسية ذات تاريخ تصنيع أكثر تعقيدًا .

يُسلط كل موقع الضوء على بعض التعقيد الذي يُحيط بنشأة العنصرية البيئية وتفسيرها . أولاً، يُشير كلا الموقعين إلى أن وحدات التحليل المكانية القياسية قد تُخفي أحيانًا بقدر ما تكشف ، مشاكل لا يُمكن حلها إلا من خلال البحث النوعي . علاوة على ذلك ، تكشف كل حالة عن العمليات المختلفة التي قد تُسهم في عدم المساواة البيئية ، مما يُشير إلى وجود أشكال مُميزة من العنصرية . تتراوح هذه الأشكال من تحديد المواقع المُتعمدة للمرافق المُلوثة في المجتمعات غير البيضاء إلى التطوير المُتعمد للمناطق الصناعية في المساحات الحضرية المُخصصة للأقليات العرقية . كما تشمل هذه الحالات أيضًا عمليات هيكلية عرقية ، مثل تشكيل الطبقات ، والتي تُعد محورية لفهم عدم المساواة البيئية . كما تُوضح كل حالة دور الأيديولوجية العرقية . من خلال الاهتمام بالمعاني العرقية وكيفية تقاطعها مع الهياكل والعمليات المادية ، يُمكننا فهم تنوع وأهمية الأيديولوجيات التي تُشكل هذه الأنماط الأوسع بشكل أفضل...

تورانس

تُعد تورانس مدينةً مهمةً لأنه للوهلة الأولى ، قد يبدو أن غير البيض ليسوا مُعرّضين بشكل غير متناسب لسموم هواء المدينة . تاريخيًا ، كانت تورانس مدينةً بيضاء ، وقد حافظ تقسيم المناطق الصارم منذ إنشائها عام ١٩١٢ على فصل استخدامات الأراضي السكنية بشكل كبير عن الصناعات الثقيلة (فيلبس ١٩٩٥) . ومع ذلك ، كان للتلوث السام للمنطقة الصناعية تاريخيًا تأثير غير متناسب على المجتمع اللاتيني في المدينة ، وهو نمط ما يزال قائمًا حتى اليوم . أدمجت المنطقة السكنية المكسيكية ، المعروفة تاريخيًا باسم "أراضي بوبيلو" ، في المنطقة الصناعية ، وتقع مباشرةً في اتجاه الرياح من منشآت موبيل أويل وداو كيميكال . لأن المجتمع أصغر بكثير من مساحة منطقة التعداد السكاني ، فمن السهل إغفاله في التحليلات المعيارية ، إلا أن وجوده كمجتمع مهمّش بيئيًا أصبح واضحًا خلال السنوات الأخيرة .

ففي انفجار وحريق مصفاة عام 1979، كان المجتمع الوحيد الذي تم إخلاؤه (روباك 1979) . من خلال دراسة التطور المكاني والاجتماعي والتاريخي للمجتمع اللاتيني ، يُمكننا أن نبدأ في فهم كيف أن هذا النمط ناتج عن العنصرية ومكانية تلك العنصرية . توضح قضية تورانس تحديدًا كيف أن ضاحية صناعية مخططة خلقت تقسيمًا عنصريًا للعمل ، والذي تم التعبير عنه في كل من خطاب التخطيط العنصري والفصل السكني المتطرف . تم تصميم تورانس في الأصل عام 1911 من قبل اتحاد من المستثمرين الذين يأملون في إنشاء بديل مفتوح للمنطقة الصناعية الحالية في لوس أنجلوس . وقد صممها مطوروها لجذب كل من الصناعة والعمال البيض . بفضل شركة تابعة لشركة يونيون أويل، اجتذبت المنطقة العديد من الشركات الصناعية الكبرى الأخرى ، بما في ذلك متاجر باسيفيك إلكترونيك ومصنع لويلين للحديد .

وأكدت الحملات الإعلانية التي ترعاها المدينة ، والهادفة إلى جذب السكان البيض ، أن تورانس ستكون "أول مدينة صناعية عظيمة في أمريكا" حيث "تبدو الزهور وأشعة الشمس والمنزل الصغير ممكنين للجميع" (تورانس هيرالد، 1914) . كما تم التأكيد على بيئة المدينة الصحية والمنظمة . ووعد إعلان لشركة

تورانس العقارية عام 1914 بـ "نظام صرف صحي مثالي... وشوارع واسعة مرصوفة بشكل جميل... [و] تطوير كبير ونظيف ومنظم". وبحلول عام 1922، اجتذبت المدينة أكثر من 1000 ساكن، 95% منهم من البيض. على الرغم من أن مدينة تورانس كانت تُصوّر وتُسوّق على أنها جنة العمال البيض، إلا أن نسبة صغيرة من الوظائف في المصانع كانت محجوزة للعمال غير البيض، وخاصة من أصل مكسيكي. إن الإشارة إلى العمال المكسيكيين باسم "التشولوس" وغيرهم من العمال ذوي الدرجات الدنيا، "المطلوبين في العمل الشاق في المصانع"، تشير إلى تقسيم عرقي للعمل (أولمستيد 1912؛ بارتليت 1913). وكما كان معتادًا في صناعة لوس أنجلوس في ذلك الوقت، كانت الوظائف المرتبطة بمستويات عالية من المهارة والأجور محجوزة للعمال البيض، بينما كانت العديد من الوظائف المرتبطة بمستويات منخفضة من المهارة والأجور محجوزة لللاتينيين.

ارتبط إنشاء وتطبيق مناطق سكنية منفصلة عنصريًا ارتباطًا وثيقًا بالتقسيم العرقي للعمل. تكشف الأدلة المستمدة من وثائق التخطيط عن حصر متعمد للغاية للسكان اللاتينيين في منطقة مخصصة للصناعات الثقيلة. وفُرت الصور النمطية العنصرية التي وضعها المخططون، مثل "المكسيكيون يجبون... أن يكونوا بعيدين عن أنظار "الغريباء"" و"لا يكثرثون بالعشب أو قطع الأراضي المزروعة بالحدائق"، أساسًا خطايا لإنشاء بيئات معزولة. وقد تم إضفاء الشرعية على الفصل المكاني بين المجموعات العرقية، مع استخدام الأراضي الصناعية كمناطق عازلة، "للحماية من العداء العرقي المحتمل" (ويلارد 1913، ص 302). وفُرض الفصل الذي وضعه المخططون لاحقًا من خلال عهود تقييدية عنصرية على العقارات وأجواء عامة من الترهيب، بما في ذلك وجود إدارة شرطة ذات صلات وثيقة بجماعة كو كلوكس كلان (شاناهاان وإليوت 1984).

يُبرز التقسيم العنصري للعمل داخل مدينة، والذي يُعادي عمومًا السكان غير البيض، الترابط التاريخي بين الوضع الاقتصادي للفرد، ونشوء وإعادة إنتاج الفئات العرقية، ومكانيتها، وكيفية ترابطها. خلال أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، شاركت تورانس في التوسع الصناعي والسكاني الأوسع في جنوب كاليفورنيا، حيث تطورت لتصبح واحدة من أكبر ضواحي لوس أنجلوس من حيث عدد السكان. ومع ذلك، ظلت مدينة ذات أغلبية بيضاء ساحقة. من بين 22,000 نسمة من السكان في عام 1950، كان 2% منهم يابانيين، و5% لاتينيين، وعلى الرغم من قربها من مجتمعات الأمريكيين الأفارقة سريعة النمو بالقرب من جنوب وسط لوس أنجلوس، لم يكن سوى 0.15% منهم من السود.

علاوة على ذلك، استمرت الأنماط الاجتماعية والمكانية العامة التي فرضها المطورون الأوائل، حيث تركز اللاتينيون في الشمال الشرقي الصناعي للمدينة، بينما توسع البيض في المناطق السكنية جنوبًا وغربًا. بحلول خمسينيات وستينيات القرن الماضي، حقق اللاتينيون مكاسب هائلة في التوظيف النقابي في المصانع، وخاصة في مصانع الصلب والألمنيوم المحلية، مع خضوع تقسيمات العمل السابقة لبعض التحلل. ومع ذلك، حافظت الممارسات التمييزية في أسواق الإسكان على استبعاد اللاتينيين والأمريكيين الأفارقة من معظم المناطق السكنية (شاناهاان وإليوت 1984). وهكذا، تغير المزيج المحدد من القوى التي ساهمت في تعريض اللاتينيين للخطر بشكل غير متناسب بمرور الوقت.

في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، انخفضت العمالة المرتبطة بالمعادن بشكل ملحوظ مع تحول العمالة الإقليمية إلى صناعات الطيران والخدمات (مكتب الإحصاء الأمريكي، 1970، 1980، 1990). أعاد هذا التحول تركيز الاهتمام على خطورة المنشآت الصناعية المتبقية، ومعظمها مرتبط بالبتروكيمياوية. على سبيل المثال، أصبحت مصفاة موبيل محور نقاش سياسي محلي حول القضايا البيئية بعد

سلسلة من الحوادث الصناعية (راي-دوبري وشوش، ١٩٩١). وفي نهاية المطاف ، رفعت المدينة دعوى قضائية ضد موبيل لضمان إجراءات حماية أكثر صرامة ضد الانبعاثات السامة (شوش، ١٩٩٥). وأرجع اتحاد عمال النفط والكيماويات والذرات زيادة الحوادث في المصفاة إلى زيادة استخدام العمال المتعاقدين غير النقابيين (رايين، ١٩٨٨) ، وهم من أصول لاتينية بشكل غير متناسب (لي، ١٩٩٠؛ كوتشان وآخرون، ١٩٩٢).

على الرغم من أن تورانس أصبحت أكثر تنوعًا عرقيًا (يشكل البيض الآن ٦٦,٧٪ فقط من السكان) ، إلا أن اللاتينيين ما يزالون يتركزون نسبيًا في الشمال الشرقي الصناعي ، وبالتالي فهم أكثر عرضة للخطر ، نظرًا لموقعهم السكني وعدم تكافؤ وضعهم في المصانع . تُظهر دراسة حالة تورانس كيف تضافر تخطيط المدن والتقسيم العنصري للعمل لخلق تفاوتات بيئية في وقت مبكر من تاريخ المدينة . كما تُظهر كيف أن تعدد القوى ، بما في ذلك التمييز السكني ، والتغيرات الاقتصادية الإقليمية ، وأيديولوجية التخطيط ، والهياكل الاقتصادية ، يُعقد أي جهد لربط العنصرية البيئية بقضية واحدة أو شكل واحد من أشكال العنصرية . بدلاً من ذلك ، يُظهر تطور تورانس كيف تتشابك العلاقات الاجتماعية القائمة على العرق مع العمليات الاقتصادية السياسية الأوسع بطرق معقدة.

شرق لوس أنجلوس/فيرنون

في منتصف ثمانينيات القرن الماضي ، اختبرت مدينة فيرنون الصناعية كموقع لمحرقه نفايات خطيرة رئيسية . متهمًا سكان المنطقة بأنهم مُثقلون بالفعل بأعباء غير متناسبة بسبب المخاطر البيئية ، قادت مجموعة "أمهات شرق لوس أنجلوس" الشعبية (ME LA) نضالًا سياسيًا ناجحًا لمنع بناء المحرقه (غوتيريز 1994) . وبينما يُعد اختيار الموقع غالبًا مثالًا واضحًا على العنصرية البيئية ، فإن التركيز على قرار واحد لاختيار الموقع بحد ذاته يُخفي التعقيد الكامن وراء التفاوتات البيئية . ومرة أخرى ، يُمثل الاعتماد على وحدات مكانية موحدة مشكلة . فبينما تُعاني المنطقة عمومًا من تلوث هواء شديد ، يُبالغ في تقدير حقيقة أن أكثر "الرموز البريدية سمية" تقع بين مجتمعات السود واللاتينيين .

ومع ذلك ، تُخفي هذه العبارات الجذابة حقيقة أن الرمز البريدي الفعلي لا يضم سوى 350 نسمة (92% منهم من اللاتينيين) . في المقابل ، يكمن الفارق في فيرنون في قربها من الأحياء المكتظة بالسكان في شرق لوس أنجلوس وبويل هايتس . بالنظر إلى حجم انبعاثات فيرنون ، وأنماط الرياح السائدة ، والقرب من الطرق السريعة (مدينة لوس أنجلوس، 1988؛ بانسينج وآخرون، 1989) ، فإن المنطقة التي حددناها باسم شرق لوس أنجلوس / فيرنون تُعد واحدة من أكثر المناطق تلوثًا في جنوب كاليفورنيا . هنا ، تقع مشاريع الإسكان العام والمباني السكنية بجوار متاجر طلاء المعادن شديدة الخطورة والسامة (ساجون، 1989) . وبالتالي ، تتمثل مهمتنا في كشف كيفية وسبب تطور هذه المنطقة الملوثة على مقربة من أكبر حي في المنطقة. لفهم التطور المتزامن للصناعة والتلوث والعنصرية في شرق لوس أنجلوس/فيرنون ، نبدأ بقرية لوس أنجلوس الأصلية ، التي كانت بمثابة ميناء دخول للمهاجرين المكسيكيين منذ خمسينيات القرن التاسع عشر. كانت بويلو نفسها حيًا شديد الفصل العنصري ، وكانت أول موقع للنشاط الصناعي في المدينة (جريسولد ديل كاستيلو، 1979) . ومع ازدياد تحضر بويلو وتطورها الصناعي ، نزح المكسيكيون شرقًا ، مما شكل بداية حي شرق لوس أنجلوس (رومو 1983) . تاريخيًا ، ارتبطت الأنماط السكنية لسكان تشيكانو/مكسيكو ارتباطًا وثيقًا بصناعات معينة ، وهي حقيقة تعكس دورهم كعمال في عدد محدود من القطاعات . يصف سانشيز (1993) دور التنمية الصناعية في الأحياء القديمة والجديدة على حد سواء ،

والمشاكل التي طرحتها على المكسيكيين المحليين . لم يكن بإمكان المكسيكيين الاستقرار بشكل دائم في مجتمع عندما كانت السيطرة على أحيائهم راسخة في أيدي المصالح الصناعية والتجارية الأنجلو أمريكية .

لطالما خضعت الممارسات السكنية للمهاجرين لممارسات تقسيم المناطق واحتياجات العمالة في المدينة . في الواقع ، مع تبلور حي إيست سايد ، كان مخطو النقل وتقسيم المناطق يُمهدون الطريق للتنمية الصناعية المكثفة في الحي الجديد وما حوله (أولمستيد ١٩٣٣؛ سانشيز ١٩٩٣) . انجذب المكسيكيون في البداية إلى إيست سايد بفضل فرص العمل وغياب قوانين البناء الصارمة ، مما جعل امتلاك المنازل أمرًا ممكنًا للبعض . وقد تزامن تطوير ساحات السكك الحديدية في بويل هايتس وما حولها ، والنمو المبكر للصناعات الخفيفة في فيرنون ، وظهور صناعات الفخار والطوب والطين المجاورة لنهر لوس أنجلوس ، مع طفرة في صناعة مواد البناء . ونتيجة لذلك ، أحيط حي بويل هايتس في بداياته بساحات السكك الحديدية وساحات الطوب والصناعات التحويلية الخفيفة ، وجميعها صناعات ذات حراك وظيفي محدود ، ولكنها مفتوحة أمام المكسيكيين/الشيكانو .

من المهم الإشارة إلى أن إيست سايد لم يكن دائمًا حكرًا على اللاتينيين . في أوقات مختلفة ، كانت أيضًا موطنًا لمجتمعات يهودية وأرمنية وروسية نابضة بالحياة ، على سبيل المثال لا الحصر (سانشيز 1993). ولكن بدءًا من عام 1940 تقريبًا ، ازدادت هجرة الشيكانو / المكسيكيين إلى منطقة بويل هايتس بسرعة . وقد انجذب الشيكانو/المكسيكيون إلى المنطقة بفضل فرص العمل ومخزون المساكن القديمة ذات الأسعار المعقولة نسبيًا ، وتشير التقارير إلى أن كتلاً سكنية كاملة تحولت من يهود إلى مكسيكيين في غضون أسبوع واحد (غوستافسون 1940) . في أماكن أخرى من الحي المتوسع ، كان المهاجرون المكسيكيون ، الذين وُصفوا بأنهم يعيشون في تجمع معزول في "أكواخ صغيرة متداخلة على أرض مسطحة منخفضة" ، يتواجدون في منطقة بلفيدير في شرق لوس أنجلوس غير المدمجة . عُرفت هذه المنطقة بين السكان باسم "لا باريا" ، وقد وُصفت بأنها منطقة ذات وضع اجتماعي أدنى ، وتم التلاعب بحدود المدارس لفصل الأطفال . وصفت أطروحة من عام ١٩٤٠ منطقة بويل هايتس على النحو الآتي : كانت هذه المنطقة ، التي تمتعت في الأصل بتضاريس ساحرة ومناخ قليل الضباب ، من أكثر المناطق جمالاً في المدينة ، وكان من الممكن أن تتمتع بجمال ساحر، لكنها تعرضت للتدمير . بيد الإنسان ، جدران ترابية صفراء متآكلة تصطف على جانبي الشوارع ، وأكواخ شاهقة الارتفاع على المرتفعات ، ومتكدسة في الوديان . (غوستافسون 1940، ص 10) لم يقتصر تأثير هذه التمثيلات على مستقبل المنطقة فحسب ، بل ساهمت أيضًا في الحد من جهود اللاتينيين لتحقيق قدر من السيطرة والاستقلالية . على سبيل المثال ، قمع مشرفو المقاطعة حملة دمج عام 1931 لأن المصالح التجارية المحلية عارضت الانضمام إلى "منطقة مكسيكية" .

انخرط رئيس الشرطة باركر في خطاب عنصري أقل وضوحًا في تفسيره لجريمة بويل هايتس عام 1960: "بعض الناس كانوا هنا منذ ما قبل وجودنا ، لكن بعضهم ليسوا بعيدين جدًا عن قبائل المكسيك البرية" (أكونا 1984، ص 89) . حتى وثيقة تخطيطية صدرت عام ١٩٩٠ تُشير إلى أن "صورة" شرق لوس أنجلوس "السلبية تُعيق فرص العمل الجديدة والقائمة" (فريق تخطيط إجراءات تصميم لوس أنجلوس). باختصار ، ساهم الجمع بين مجموعة عرقية مُهمَّشة ومشهد صناعي مُتسخ في وصف شرق لوس أنجلوس بأنه مكان غير مرغوب فيه للغاية . علاوة على ذلك ، يجب أن يكون واضحًا أن هذا المشهد - طبيعته الصناعية تحديدًا - قد تطور جزئيًا بسبب دور المكسيكيين/الشيكانو كعمال تصنيع ذوي أجور منخفضة .

على الرغم من أن الجزء الشمالي من منطقة الدراسة كان ذا أغلبية لاتينية لعقود عديدة ، إلا أن الجزء الجنوبي له تاريخ مختلف نوعًا ما . تأسست بلديات مايوود ، وهنتنغتون بارك ، وبيل الجنوبية بين عامي ١٩٠٦ و ١٩٢٤ حصريًا لإيواء الطبقة العاملة البيضاء العاملة في صناعات الفوردي في فيرنون (شيفكي وويليامز ١٩٤٩) . اليوم ، تكاد تكون هذه المدن ذات أغلبية لاتينية ، حيث بدأت الطبقة العاملة البيضاء بالرحيل في أوائل سبعينيات القرن الماضي . غادر البيض ردًا على تراجع الصناعات الفوردية وتنامي نشاط الأقليات ، بما في ذلك أعمال شغب واتس . ونتيجة لذلك ، امتدت المواقف العنصرية والبغضة الموجهة نحو شرق لوس أنجلوس/فيرنون إلى هذه المناطق مع ازدياد عدد اللاتينيين فيها . لم تؤثر "مشكلة الصورة" هذه فقط على نوع إعادة التصنيع الذي شكّل شرق لوس أنجلوس/فيرنون مؤخرًا ، بل أثرت أيضًا على إرثها من التلوث الصناعي . أشار أحد تحليلات التنمية الاقتصادية إلى أن "الصناعات الأكثر نظافة تُنتج عن التواجد في المنطقة بسبب التلوث السام" (فريق تخطيط عمل تصميم لوس أنجلوس، 1990، ص 12) .

في الواقع ، يبدو أن صورة شرق لوس أنجلوس/فيرنون كم منطقة خطرة وملوثة وموطن لللاتينيين غير المرغوب فيهم قد حدّت من الخيارات الاقتصادية للمنطقة في أعقاب تراجع التصنيع . حظيت مناطق أخرى في لوس أنجلوس بفرص إعادة تطوير أكثر تنوعًا كمناطق سكنية أو تجارية بعد فقدان الإنتاج الفوردي (مثل فونتانا أو أجزاء من وسط المدينة) (ديفيس 1992) . ومع ذلك ، كان التصور السائد لشرق لوس أنجلوس/فيرنون كم منطقة ذات طابع عنصري سلبي وملوثة أحد العوامل التي حالت دون تنفيذ مشاريع إعادة تطوير مماثلة... وتعتقد وكالة إعادة تطوير مجتمع لوس أنجلوس (1993) أن المزيد من تطوير الصناعات الخفيفة هو البديل المنطقي والعملي الوحيد لمجتمع بويل هايتس . وفي أحدث دور صناعي لها ، أصبحت فيرنون منصةً لإنتاج الحرف المتخصصة في مرحلة ما بعد الفوردية . استبدلت صناعات الإنتاج الضخم المرتبطة بالسيارات والإطارات والصلب ، التي اندثرت في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي ، إلى حد كبير في ثمانينيات القرن الماضي ، بصناعات الملابس والأغذية والأثاث منخفضة الأجر (فالي وتوريس، 1994).

بالإضافة إلى هذا النوع من إعادة التصنيع ، ازداد ارتباط فيرنون بأنشطة خطرة وملوثة محددة . يُدرج دليل فيرنون الصناعي لعام 1995 تسع شركات على الأقل كـ "معالجات للنفايات الخطرة" . علاوة على ذلك ، فإن العديد من ملوثي الهواء السامين في المدينة حديثو العهد نسبيًا . تكشف مقارنة بين بيانات دليل فيرنون الصناعي لعام 1992 ودليل فيرنون الصناعي لعام 1961 أن ثلثي المنشآت الحالية المُبلّغ عنها قد وُجدت في فيرنون خلال الثلاثين عامًا الماضية . في السياق التاريخي للمئة عام الماضية ، يجب أن نفهم الجهود الإعلامية المكثفة التي بذلها سياسيو فيرنون لجذب محرقة كبيرة للنفايات الخطرة ومنشأة لمعالجة النفايات الخطرة في أواخر ثمانينيات القرن الماضي (راسل 1989؛ غوتيريز 1994) . كان سياسيو فيرنون متلهفين للغاية لهذه المنشآت لدرجة أنهم حاولوا تقويض المشاركة العامة من خلال طلب إعفاءات مؤقتة من المتطلبات القانونية لتقييمات الأثر البيئي . وبالتالي ، فإن ما استُشهد به على نطاق واسع كدليل واضح على العنصرية البيئية هو عنصرية ، ولكن لا يمكن اختزاله في قرار اختيار موقع بسيط . وكما يتضح ، فقد تجسدت عقود من التاريخ السياسي والاقتصادي العنصري في ذلك الحدث الوحيد .

الخلاصة

تُظهر دراستنا الحالة اللتان عرضناهما بعضًا من قيود المناهج السائدة في دراسة العنصرية البيئية . أولاً ، من الصعب استخلاص استنتاجات حول العنصرية البيئية كعملية دون دراسة تاريخية مُفصّلة . هذا

يعني تجاوز ليس فقط دراسات النتائج أو الأنماط المعاصرة ، بل أيضًا الدراسات التي تُركّز على أحداث مثل تحديد مواقع المنشآت الخطرة دون الإقرار بأن المعاني العرقية والبيئية تتراكم في أماكن على مدى فترات زمنية أطول بكثير . علاوة على ذلك ، يمكن أن تتغير هذه المعاني ، بل تتغير بالفعل ، كما هو الحال في فترات إعادة الهيكلة الاقتصادية.

ثانيًا، تُشير دراستنا الحالة إلى بعض المشاكل الكامنة في استخدام وحدات معيارية للتحليل المكاني . في دراسة حالة تورانس ، يُعزل المجتمع ذو الأغلبية اللاتينية في منطقة صناعية أكبر بكثير، وهي نفسها جزء من منطقة إحصاء أكبر. في دراسة حالة شرق لوس أنجلوس/فيرنون ، تُمثّل منطقة الإحصاء الأكثر ثلوثًا مدينة فيرنون الصناعية ، بينما يعيش معظم السكان المتضررين في المناطق المجاورة . يُشكّل التناقض التاريخي بين كلّ من الوحدات المكانية المعيارية وتعريفات الفئات العرقية صعوبات إضافية للتحليل الكمي . على أي حال ، فإن الميل الحتمي للدراسات الكمية إلى منح الفئات العرقية نفسها ، بدلًا من العنصرية ، قوة تفسيرية ، هو في حد ذاته سببٌ للتوجه إلى أشكال تحليلية أكثر نوعية . والأهم من ذلك ، تُشير دراسات الحالة إلى أنّ أشكالًا مختلفة من العنصرية والعنصرية تعمل عبر الزمان والمكان ، وهي حقيقة تُعقد اختزال العنصرية البيئية إلى أفعال تمييز مُفصلة وقابلة للقياس.

تميّز التطور المبكر لتورانس بمجموعة مُتعمّدة و واعية للغاية من الممارسات والأيديولوجيات العنصرية . في هذه الحالة ، تأثر اللاتينيون بشكلٍ غير متناسبٍ بسبب نمطٍ مُعقّد من التمييز في التوظيف والسكن ، والذي أصبح مُقنّنًا من خلال عملية تخطيط المدينة . انطوى التطور الصناعي في الضواحي على استغلال قوة عاملة مُجزأة عرقياً ، مما أدى إلى حصر العمال اللاتينيين في أماكن سكنية . في شرق لوس أنجلوس/فيرنون ، نشأ السكان الشيكانو/المكسيكيون بالتزامن مع بعض الصناعات التي تعتمد على عملهم . استمر الطابع الصناعي المبكر للحي مع قدوم المزيد من اللاتينيين إلى منطقة لوس أنجلوس وتوفيرهم مصدرًا جاهزًا للعمالة الرخيصة والمرغوبة .

كان المعنى العنصري المتأصل في الحي حقيقياً للغاية ، حيث أصبح شرق لوس أنجلوس مكانًا موصومًا بالعار ، مما حدّ بدوره من خيارات إعادة تطويره . وبالتالي ، لا يمكن فهم العنصرية البيئية إلا كونها متأصلة بعمق في العمليات العرقية للتنمية الحضرية والصناعية . بالتأكيد لا نرغب في إنكار الحاجة إلى استمرار التحليلات الكمية لقضايا العنصرية البيئية ، لكننا نعتقد أن هذا العمل يحتاج إلى استكماله بمزيد من التحليلات النوعية التي لن تزيد فقط من فهمنا للعمليات الجارية ، بل ستساهم أيضًا في المجال الأوسع لجغرافية الحضر .